# نحو رؤية جديدة للحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

# Towards a new vision to reduce the negative effects of the informal economy on the Algerian economy

# Vers une nouvelle vision pour la réduction des effets négatifs de l'économie informelle sur l'économie algérienne

أ. برو هشام – أستاذ مساعد(أ)–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة
berrouhicham@yahoo.fr
رقم الهاتف: 0790030911

**ملخص:** يتزايد اهتمام الاقتصاديين حالياً بالبحث في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع هذا الاهتمام لاعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي جزء من الاقتصاد الوطني للدولة، وتعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي عانت وتعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فقد انحصرت حصة الشركات المحلية في السوق، وكذا ارتفاع ظاهرة المنتجات المقلدة، وخسارة الخزينة العمومية لمداخيل من جراء التهرب الضريبي.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي.

**Abstract**: Increasingly, economists are interested in researching the phenomenon of the informal economy. This concern is due to the fact that the informal economy is part of the national economy of the country. Algeria is among the countries that suffered and suffers from the phenomenon of the informal economy. As well as the rise in the phenomenon of counterfeit products, and the loss of the public treasury for income from tax evasion.

**Keywords**: Algerian economy, formal economy, informal economy.

Abstract

**مقدمة:**

إن قيام اقتصاد السوق هو شرط إبرام اتفاق اجتماعي يكون بموجبه الناس هم الأمم التي تحافظ على النظام الاجتماعي فيما بينها، ويستند هذا الاتفاق في أساسه إلى رغبة المواطنين بالتخلي عن بعض الحقوق لحكوماتهم مقابل السلام والاقتصاد، ويكمن في صميم هذا الاتفاق الاعتقاد بالحالة الأصلية المترادفة مع غياب الحكومة والفوضى، وتماثل الاقتصاديات المشبوهة هذه الحالة الأصلية التي تسودها الفوضى وتغيب فيها الحكومة والقوانين.[1]

ويسبب الاقتصاد غير الرسمي عدة انعكاسات على الاقتصاد الجزائري، ولعل العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال، كما يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي في كثير من الأحيان كتفسير لمعدلات البطالة، ولقد بدأ الباحثين في دراسة الظاهرة من حيث الحجم والنمو والأسباب والآثار في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنه إلى كافة أنحاء العالم. 2

من خلال مقالنا هذا حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف انتشر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟ وما هي أهم الحلول للحد من أثاره السلبية؟**

أما أهداف البحث فيمكن حصرها في النقاط التالية:

– التعرف على العوامل المساعدة على استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

– التعرض لأثار الاقتصاد غير الرسمي على مسار التنمية في الجزائر.

– اقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

أما فرضيات الدراسة فيمكن صياغتها على النحو التالي:

– يسبب الاقتصاد غير الرسمي انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري.

– العامل الرئيسي لاستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو تبني النظام الاشتراكي.

– يجب على الدولة إتباع سياسة تنموية متينة للقضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

## 1-مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

هناك تعريفات عديدة للاقتصاد غير الرسمي، والذي أشارت إليه الدراسات بتسميات عديدة أهمها: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير القانوني، الاقتصاد تحت ضوء القمر، حيث من الصعب التوصل إلى تعريف دقيق للاقتصاد غير الرسمي لأنه يتطور حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية. 3

وعموما ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي على انه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة، وبعيدة أيضا عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول، وهي إما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة.4

يعود التعريف الأول للقطاع غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي (B. I. T )، ودعمته منظمة العمل الدولية إلى سنة 1972، وهذا استناداً إلى معايير حددها الخبير هارت ( K.Hart) يعتبر فيها كل نشاط ضمن القطاع غير الرسمي إذا توافرات فيه الخصائص الآتية: سهولة دخول السوق، استعمال الموارد المحلية، الملكية العائلية للمؤسسة، التكنولوجيا ذات الكثافة العالية للعمل، التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي، أسواق ذات المنافسة غير المنظمة، نشاطات على نطاق صغير. 5

وينظر إلى الاقتصاد غي الرسمي أيضاً إلى كل نشاط اقتصادي لا يتم الإبلاغ عليه، ويشمل الاقتصاد غير الرسمي أنشطة قانونية غير مبلغ عنها للسلطات الضريبية( مثل بيع صاحب منزل أثاثاً عتيقاً، أو خدمات يتبادلها الأصدقاء)، وأنشطة قانونية( مثل تجارة المخدرات، والقمار، والدعارة). 6

وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" الاقتصاد غير الرسمي هو مفهوم وطرح اقتصادي يستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد، وكذلك نموذج لإنشاء الشركات، بحيث يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية التي يتطلب إنشائها توفر عناصر بديهية مثل: السجل التجاري، التسيير الرسمي والقانوني، التوظيف الشرعي للعمال، الخضوع للضرائب".7

كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي أنه ذلك القطاع المنحصر على جملة أنشطة لا تراها الدولة، أو أنها تتعمد غض البصر عنها، أو ذلك القطاع الذي يغطي جزء من النشاطات الضعيفة الإنتاج لمؤسسات صغيرة لذلك فهو يعد محطة أنظار وملجأ للبطالين والمؤسسات التي تجد نفسها في مأزق، ولذلك فإن اليد العاملة التي تنشط فيه تكون غير مؤهلة ومفتقرة إلى الخبرة وهي تعمل لحسابها الخاص، كما أن اليسير من رأس المال في هذه النشاطات كفيل بتحقيق ربح يفوق ما يحققه موظف القطاع الرسمي.8

مما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي للاقتصاد غير الرسمي:

تتمثل نشاطات الاقتصاد غير الرسمي أساساً في وحدات تهدف إلى التشغيل الذاتي، أو إلى إنشاء وظائف عالية والبحث عن فرص لتحقيق المداخيل وهي ذات تنظيم ضعيف، وهي تعمل على نطاق ضيق مع ضعف أو انعدام التقسيم بين العمل ورأس المال باعتبارها عوامل إنتاج، وعلاقات العمل إن وجدت فهي تقوم بشكل خاص على التشغيل المؤقت والعلاقات العائلية أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلا من أن تقوم على اتفاقات تعاقدية تتضمن ضمانات للأصول المتبعة.

**2- أنشطة الاقتصاد غير الرسمي:**

تمثل الأنشطة المشروعة أنشطة قانونية لكنها غير مسجلة رسمياً، الأرباح المتولدة عنها لا تدخل في ناتج الاقتصاد الوطني، ومن ذلك: المشروعات الحرفية الغير المرخصة، الباعة المتجولون، الخدمة المنزلية، مزوالة الدروس الخصوصية.

أما الأنشطة الخفية فتتمثل في الأنشطة غير القانونية وغير المسجلة رسمياً في الحسابات القومية، أي هي أنشطة محظورة منها: تجار المخدرات والعملة والتزوير والفساد، إنتاج المخدرات- تقطير المخدرات، الأموال المحتكرة، توزيع الحشيش والسجائر المهربة، دخل المراهنات والمقامرات والدعارة، السرقة.9

كما تشمل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي الغش وعدم التصريح مثل المؤسسة التي تنجز بعض الأعمال بدون فاتورة، المحامي الذي يتناسى تصريح قسماً من أتعابه أو خدماته لدى المصالح الضريبية، المنظفة غير المصرحة بها لدى الغير.

كما يؤدي ظهور الأسواق الجديدة إلى ظهور أسعار جديدة بسبب وجود سلسلة من الازدواجية في سوق العمل والخدمات، وفي سوق عوامل الإنتاج، وسوق النقد، وسوق العمل، وشمل الاقتصاد غير الرسمي أيضاً كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استعمال النقود.10

تأسيساً على ما تقدم فإن الأنشطة غير المشروعة هي تلك الأنشطة التي يكون مصادر الأموال فيها هي أموال قذرة أموال غي مشروعة المصدر ويحرمها القانون.

**3- العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي:**

يرى Robert Bates أن الاقتصاد غير الرسمي هو رد فعل السياسات الحكومية التي تفرض قيوداً على المنافسة في الأسواق، إذ أن القيود الحكومية تؤثر في الأرباح النسبية بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، وبالتالي تخصيص الموارد فيما بينها، إذ تتدفق الموارد نحو القطاع غير الرسمي هربا من اللوائح والقيود التي يفرضها القطاع غير الرسمي، ولتوضيح طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي يجب الاعتماد على مدخلين وهما:11

**المدخل الأول:** يتناول تحليل العلاقة من خلال نموذج اقتصاد افتراضي يتطور عبر الزمن من خلال خمس مراحل:

**المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الاقتصاد البدائي، وخلالها يسود القطاع الذاتي القائم على أساليب المقايضة والاستهلاك الذاتي.

**المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التطور النسبي في أساليب التبادل، وتتسم بظهور ملامح السوق المنظمة.

**المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة تباطؤ نمو القطاع النقدي الخاص، إذ يمر القطاع بظاهرة تناقص الغلة.

**المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة تطور نظريات وأساليب القياس والتنبؤ، فجاءت بسياسات اقتصادية جديدة.

**المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي بشقيه النقدي وغير النقدي.

**المدخل الثاني:** ويهتم بتحليل العلاقة من خلال تأثير الضرائب على تفضيلات الأفراد بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، وفيه يوزع العامل وقته بين ثلاثة استخدامات وهي: العمل في الاقتصاد الرسمي، والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، والفراغ، وبالتالي من المفترض أن يتوزع إنتاجه بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، والجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

**الجدول رقم(01): الفروقات الأساسية بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.**

| | القطاع الرسمي | القطاع غير الرسمي |
|---|---|---|
| **الأهداف الرئيسية** | – تحقيق أقصى ربح في السوق. | – تحقيق مداخل في السوق. |
| | – دخول مقنن، وجود نقابات. | – سهولة الدخول وعدم احترام القواعد. |
| | – تطبيق تشريعات العمل. | – انعدام تشريعات العمل. |
| | – الاستفادة من القروض. | – التمويل الذاتي. |
| | – دفع الضرائب والرسوم. | – عدم دفع أي رسوم وضرائب. |
| | – أجور وعقود العمل. | – التشغيل الذاتي: الأجر على الوحدة المنتجة. |
| **تنظيم السوق** | – حواجز عند الدخول. | – غياب الحواجز عند الدخول. |
| | – علامات مسجلة، منتجات معيارية. | – منتجات تقليدية. |
| | – أسواق محمية( الحصص، الرسوم). | – أسواق غير محمية. |
| | – عصرية ومستوردة. | – تقليدية ومكيفة ومنشأة. |
| | – الاستعمال المكثف للرأسمال. | – الاستعمال المكثف للعمل. |
| **التكنولوجيا** | – التعليم الرسمي اللازم. | – تمهين غير رسمي. |
| | – إنتاج على نطاق واسع. | – وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة. |

**المصدر**: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق**، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر، جوان، 2004، ص: 41

**3– أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي:**

**أ– العوامل الضريبية**: تلعب الضرائب بصفة عامة دورا في تكوين ونمو الاقتصاد غير الرسمي، إذ تشير الدراسات إلى تأثير النظام الضريبي على هذا النوع من الاقتصاد، كما أن وجود الضرائب فرق بين أنواع الاقتصاد القائم، فحول النشاط إلى نوعين نوع يصب في مصب شرعي فيدخل في حسابات الدولة، ونوع غير شرعي ولا يدخل في حساباتها. 12

**ب– الضوابط والقيود الحكومية**: يفرض التدخل الحكومي في الأسواق قيودا على النشاط الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة من فائض الطلب أو العرض في الأسواق ومن ثم ينتهي الأمر بنشوء الأسواق الموازية.

**ج– عوامل ترتبط بالفساد الإداري في الجهاز الحكومي والقطاع العام**: وذلك باستغلال المناصب العامة في سبيل الحصول على مصالح خاصة، والحصول على أموال كالرشوة، كما أن التعقيدات الإدارية التي تضعها الحكومة في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصريحات تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون بإنهاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على إكراميات أو عمولات أو رشاوي.

**د– الحظر**: يحظر القانون في كل الدول ممارسة بعض الأنشطة، فيقوم الأفراد بتلك الأنشطة بالالتفاف حول تلك القوانين والتحايل عليها.

**هـ– انخفاض مستوى الدخل**: إن ارتفاع مستوى الدخل في دولة ما و ارتفاع نسبة البطالة فيها يؤدي إلى ارتفاع مستويات الجريمة، وإذا استمرت مستويات الدخل في الانخفاض سيؤدي ذلك إلى ظهور الجريمة الكاملة، وبالتالي إلى زيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

**و– ندرة السلع:** ينتشر ذلك في الدول النامية بشكل أكثر حيث تتحكم الحكومة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير، وبالتالي فإن السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة.[13]

**ي– تعقد الإجراءات:** فتعقد الإجراءات القضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية، وكذلك تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية، وتواضع كفاءات وإمكانيات المؤسسات والهيئات الحكومية يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.[14]

**4–آثار الاقتصاد غير الرسمي:**

**ا– الآثار الايجابية:**

**الأثر على التشغيل:** حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد من معدلات التشغيل، ذلك أن الاقتصاد غير الرسمي لا يحتاج إلى موافقات رسمية، والى مستوى علمي معين والى أعمال معينة، ففي دراسة قام بها مركز برامج العمالة الجهوية لأمريكا اللاتينية قدرت من 30 % إلى 60 % من مجموع العمالة الحضرية في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية، والواقع أن وضع الاقتصاد غير الرسمي في البلدان الأسيوية يتميز بكبر حجمه، والفقر الشديد لأغلبية أفراده، ففي اندونيسيا قدر عما يزيد عن 12 مليون فرد يعملون في هذا القطاع، وهم في تزايد مستمر، كما أن أكثر من نصف القوى العاملة في الهند وباكستان تعتمد في رزقها على أنشطة هذا القطاع.[15]

**الأثر على ميزان المدفوعات:** يساعد على تخفيض الواردات من الخارج، ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول.

**الأثر على الإنتاج والعرض السلعي:** حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات المجتمع التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي، فحتما الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

**ب– الآثار السلبية:**

– تمتع أصحاب الدخول الخفية بالمرافق والخدمات العامة ولا يسددون الضرائب المستحقة عليهم، ويعد ذلك أحد أهم التأثيرات السلبية لنشاط الاقتصاد الخفي حيث أن عدم إتاحة المعلومات عن مستويات وحجم الدخول في ذلك القطاع يزيد من فرص التهرب الضريبي سواء ضريبة الدخل أو ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة، ومن ثم المغالاة في الضريبة المفروضة على الاقتصاد الرسمي، ومن ثم التأثير السلبي على النشاط بالقطاع الرسمي.

– سرقة أموال الدولة وتهريب السلع والنقود وتجارة الأغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والآثار والمضاربات في الأراضي والعقارات والبورصات، وتزييف العملة وتزوير الصكوك المصرفية والاتجار بالرقيق الأبيض( النساء والأطفال).

– عدم وجود رؤية صحيحة لسياسات الدولة نتيجة لعدم توفر المعلومات عن حجم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد غير الرسمي فيؤدي ذلك إلى وضع تحليلات خاطئة عن حالة النشاط الاقتصادي للدولة، ومن ثم اتخاذ إجراءات وسياسات غير سليمة تؤدي إلى نتائج عكس المتوقع.

– الأثر السلبي على توزيع الموارد حيث أن التوازن الذي يصل إليه الاقتصاد في ظل الاقتصاد غير الرسمي سيكون أقل من المستوى الأمثل بحيث توزع الموارد بصورة تختلف عن ما يجب أن تكون عليه فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدي هذا النوع من الاقتصاد إلى تعديل أسلوب استخدام العمل والعناصر الأخرى للإنتاج.

– من منظور العمال غير المحمين تفوق الجوانب السلبية للعمل في الاقتصاد غير الرسمي بأشواط جوانبه الإيجابية، فالعمال في الاقتصاد غير الرسمي لا يعترف بهم، ولا يتم تسجيلهم أو تنظيمهم، أو حمايتهم في ظل تشريعات العمل، فالنساء والشباب والمهاجرون والعمال الأكبر سناً معرضون بوجه خاص لسائر أشكال الاستغلال والإيذاء بما فيها الفساد والرشوة.[16]

**5- الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:**

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي عانت وتعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وبناءاً على تقديرات صادرة عن البنك الدولي لسنة 2006 فقد فاق حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر 30% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يتجاوز 20 مليار دولار، أما حجم التشغيل الكلي حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2007 فقدر قدر بحوالي 43%، ويرجع هذا إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي تزامنت مع كل مرحلة.[17]

**ا- العوامل المساعدة على استفحال الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:**

إن العامل الرئيسي الذي تسبب في ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال، ألا وهو النظام الاشتراكي( اقتصاد موجه ومخطط، مركزية القرارات....).

كما ترجع أسباب اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى تراجع إجراءات حماية السوق، وتراجع الرسوم الجمركية التي عرفت الإلغاء التام على بعض المنتجات، فضلا عن إلغاء القيمة الإدارية والحقوق الإضافية منذ سنة2001، مما تسبب في تدمير شبه كلي للنسيج الصناعي الوطني العمومي والخاص.[18]

أما المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فانه يدرج أهم العوامل المساعدة على تطور الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي:

- التسرب المدرسي: الذي يعرف بأنه توقف التلميذ عن متابعة الدراسة سواء عن رغبة وطواعية، أو بسبب ظروف صحية أو تربوية أو اقتصادية أو اجتماعية قاهرة ترتب عنه خروج إلى معترك الحياة.

- اتجاه العديد من حاملي الشهادات إلى القطاع غير الرسمي نتيجة صعوبة التوظيف في القطاع العام.

- الانفجار السكاني وانعكاساته على الطلب، وخاصة تضخم الطلب و الذي تطور إلى تضخم الكميات، مما أدى إلى تشكيل شبكات الاقتصاد غير الرسمي.

- البطالة بصفة عامة: حيث ترتب عن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية فقدان 600000 منصب عمل ما بين 1990 و1998.

- غياب ثقافة الدولة عند المسؤولين سواء المشرعين أو المنفذين.

**ب- تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:** مر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بثلاث مراحل:[19]

**- المرحلة الأولى(1962- 1989)**: شهدت هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل، وذلك بفضل الاستثمارات العمومية الضخمة لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وسمحت هذه الحركية الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلا أن بروز الاقتصاد غير الرسمي كان قويا نتيجة جمود الاقتصاد مع تقديم مفرط لسعر صرف الدينار مما ولد نقصا في المواد الاستهلاكية، وظهور ممارسات سلبية مثل: " الترابندو"،" تجارة الحقيبة"، "البيع تحت الطاولة"،" البيع المشروط".

**- المرحلة الثانية( 1990- 1997)**: وتميزت هذه المرحلة بأزمة مالية و اضطرابات سياسية واقتصادية إلى جانب تطبيق ثلاث برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي سنوات 1989-1991-1994 والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994 وتم تطبيق هذا البرنامج التعديلي الهيكلي تطبيقا لوصفات صندوق النقد الدولي.

**- المرحلة الثالثة(1998- إلى يومنا هذا)**: وتميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، ومن ثم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار، والنمو الكبير لحجم صادرات المحروقات بالإضافة إلى تخلي الدولة عن دعم النفقات الاجتماعية، مما أدى إلى انتشار الأمراض والانتحار نتيجة لذلك، والجدول التالي يبين تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر( 1988- 2011).

**الجدول رقم (2): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر(1988– 2011).**

| السنة | 1988 | 1990 | 1998 | 2002 | 2005 | 2007 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة % | 19.5 | 25.4 | 32.9 | 35 | 38.4 | 34 | 32 | 28.3 | 28.1 |

**المصدر**: تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصاء.

**ج –أثار الاقتصاد غير الرسمي على مسار التنمية في الجزائر:**

يسبب الاقتصاد غير الرسمي عدة انعكاسات على الاقتصاد الجزائري نلخصها فيما يلي:

ـ **أثاره على السعر**: إن الادخار المخبئ عن طريق القطاع الخاص تحت شكل ادخار يغذي المضاربة، ويضع حركات توازن العرض والطلب في موقع أزمة حادة، كما أن غياب المنافسة ما بين المؤسسات في فروع اقتصادية كاملة نظرا لان السعر في السوق الخفي لا يأخذ بعين الاعتبار الكلفة.[20]

**– أثاره على العملة الوطنية**: إن ندرة العملة الصعبة تؤدي بالبنك المركزي إلى عدم تلبية حاجة طالبي العملة الصعبة الأمر الذي يدفع بالراغبين في الحصول عليها بشرائها بأعلى سعر ممكن الشيء الذي يدفع مالكي هذه العملة إلى بيعها بدلا من السوق الحقيقي.

**– أثاره على القطاع التجاري**: سمحت عملية الإحصاء وإعادة التسجيل التي انطلقت سنة 1997 وانتهت في سنة 2002 باستخلاص فارق بين التجار الحقيقيين والتجار الوهمين يقدر ب 626781 تاجر منهم: 99075 تاجر مشطوب، 55548 تاجر متجول، 39075 شخص يؤدي خدمة النقل، 37020 تاجر مشتغل غير محدد، كما أن مظاهر غياب الفوترة وتبخر ضريبة القيمة المضافة، والضمان وخدمة ما بعد البيع والتصريح الجبائي، وهو ما يمكن القضاء عليه في حال التطبيق الجيد للقانون 05-01 الخاص بمكافحة تبيض الأموال وخاصة المادة 6 التي تلزم جميع الفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص في اعتماد وسائل المعرفة المعروفة قانونيا في تسوية جميع العمليات التي تفوق قيمتها 50 مليون سنتيم من بداية مارس 2011. **– أثاره على القطاع الإنتاجي**: إن غياب سياسة صناعية وعدم تلاءم مخططات إعادة الهيكلة والتفكك المالي يقابله دخول منتجات مستوردة بأسعار زهيدة مع ضعف وغياب المراقبة، أجبرت المؤسسات الجزائرية على تخفيض عدد عمالها، بل حتى على توقفها على الإنتاج، حيث سجل القطاع الصناعي الوطني نسبة نمو سلبية قدرت ب 2.2 بالمائة خلال السنوات الأخيرة نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع الصناعي، وهو ما فتح الباب للقطاع الموازي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية.

– الخسائر في حصيلة الضرائب والضمان الاجتماعي: وصل عدد أرباب العمل المستقلين غير المسجلين في السجل التجاري حسب دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصائيات عام 2006 64% من أصل 2846000، وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي وصل عدد الأشخاص المنخرطين في الضمان الاجتماعي إلى 4272000 منخرط. [21]

أما في مجال التهرب الضريبي فقد بلغت نسبة أرباب العمل المتهربين من الضريبة كلياً 66.3%، وتزداد نسبة المتهربون بشكل جزئي وكلي من الضرائب لتصل إلى 90.8 % ، وتقدر خسارة الميزانية العامة بالنسبة للضمان الاجتماعي ب:

– 42 مليار دينار جزائري بالنسبة للضريبة على الدخل.

– 22 مليار دينار جزائري بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة.

– 120 مليار بالنسبة لاقتطاعات الضمان الاجتماعي.

**– المساس بالتضامن الوطني**: إن الثوابت الأساسية للتضامن الوطني مشكلة أساسية من الجباية والتضامن الاجتماعي هذين الآليتين الحيويتين تشوهتا تحت وطأة الضربات المتتالية للغش والتهرب الجبائيين والاجتماعيين مما يفسد مبدأ المساواة، ويحرف القانون الاجتماعي ويقلص فعالية النفقات الموجهة للحماية الاجتماعية.

**د- بعض الحلول المناسبة للحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**

- يجب على الدولة إتباع سياسة تنموية مبنية على اقتصاد السوق، والتي تؤدي إلى زيادة الطلب بسرعة على العمل، والعمل على رفع الإنتاجية.

- إصلاح النظام الضريبي، ومسايرته للتطور العالمي.

- تحرير القوانين التنظيمية، وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة، وهذا يؤدي إلى التقليل من مظاهر الفساد.

- ضبط مصالح الضرائب، ومضاعفة الجهود لمكافحة التهرب الضريبي.

_ تحرير التجارة الخارجية، وفتح المناطق الحرة للقضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي_ محاولة إدماج القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي الرسمي مع خلق الوسائل التحفيزية التي يمكن من خلالها جذب القطاع غير الرسمي لتحويله إلى قطاع رسمي يمكن الاستفادة منه في دعم الإيرادات.

وأخيراً ترسيم القطاع الموازي وإدماجه في نسيج المؤسسات القابلة للإحصاء، والاستفادة من سلوك المتعامل الاقتصادي أو الإداري الجزائري فيما له علاقة بموضوع التصريح بالمعلومات لرسم سياسة أكثر نجاعة في تحسين العلاقة بينه وبين السلطات العمومية.[22]

**الخاتمة:**

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد فرض على الاقتصاد الجزائري تداعيات منها رفع الدعم وتحرير الأسعار، وكذلك فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص، ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى بعض الحلول، والتي نراها ضرورية للحد من مشكلة الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- يجب على الدولة أن تتبع سياسة تنموية مبنية على أسس متينة، والتي تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، ووقف استنزاف ثروات البلاد بطرق مشبوهة.

- ضبط مصالح الضرائب، ومضاعفة الجهود لأجل مكافحة التهرب الضريبي.

- إصلاح القانوني التجاري بما يتماشى والتطورات الحاصلة في هيكل الاقتصاد.

- تبسيط وتسهيل إجراءات إنشاء المقاولات المصغرة والصغيرة، وتشديد الرقابة على أنشطتها.

- تحرير التجارة الخارجية، وفتح المناطق الحرة للتجارة.

**قائمة المراجع:**

1- لوريتا نابوليوني، **الاقتصاد العالمي الخفي**، ترجمة لبن حامد عامر، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2010، ص: 329.

2- فريدريك سنايدر، دومينيك إنستي، **الاختباء وراء الظلال" نمو الاقتصاد الخفي"**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2002، ص: 2.

3- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 06.

4- Bruno Lautier, **L'économie Informelle dans le tiers monde**, La Découverte, Paris, 2004, pp : 41.

5_ بودلال علي، **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب و الحلول**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 35، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007.

6- بول ساموبلسون، وليام نورد هاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الثانية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 790.

7_ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أوهام و حقائق**، الدورة العامة العادية 24 جوان 2004، ص: 38.

8_ عاطف وليم أندراوس, "**الاقتصاد الظلي " المفاهيم، المكونات، الأسباب** "، مصر، 2005، ص ص: 26- 27.

9- هاشم محمود، **الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي( نشرة متابعات إقليمية)**، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، العدد 20، جامعة الموصل، جمهورية العراق،

10- محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري( تأصيل المعنى، بحث في الأسباب والآثار)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2011، ص: 197.

11- Portes Alejqndro, Catells Manuel, Benton Lauren ,**The informal economy, studies in advanced and less developed countries**, The Johns Hopkins University Editions,2002, pp:212-213.

12- نسرين عبد الحميد نبيه، **الاقتصاد الخفي**، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 14.

13- منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أوهام وحقائق**، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

14- كسرى مسعود وطهراوي دومة علي، **أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص: 91.

15- يسري العزباوي، **رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، ، 2016، على موقع http://www.acrseg.org/40193

16- مؤتمر العمل الدولي، **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم**، التقرير الخامس(1)، البند الخامس من جدول الأعمال، مكتب العمل الدولي، الدورة 103، 2014، ص: 08.

17- نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص: 191.

18_ إبراهيم توهامي وآخرون، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص ص: 107- 108.

19_ عبد الوهاب بوكروح، **حجم السوق الموازية يتجاوز 35 بالمائة من الناتج الخام غير النفطي**، جريدة الشروق، العدد 3015، 4 أوت 2010، ص: 5.

20_ حمودة رشيدة، استراتيجيات **إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة( دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/ 2012، ص: 257.

21_ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أوهام وحقائق**، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

22_ بشير مصيطفى، **الإصلاحات التي نريد( مقالات في الاقتصاد الجزائري)**، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2012، ص: 72.